

جنوب السودان

مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال*

أحمد إبراهيم أبو شوك**

تقديم

إن القراءة التاريخية لأحداث الماضي البشري تحكمها منطلقات شتى، تختلف باختلاف التوجهات الفكرية للباحثين، ودرجة استيعاب القراء للمادة التاريخية التي يعرضونها، فالإطار الفكري لكل باحث يمثل البنية التحتية التي يقوم عليها صرح مفردات الحدث التاريخي المدوّن من وجهة نظر ذلك الباحث، الذي يستقي مرجعيته من تراث الماضي وفق حزمة من الأسئلة المتأثرة بإسقاطات الحاضر، والمرتبطة بقضايا الهوية، والأصالة، وإثبات

* قلندر، محمود، جنوب السودان: مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال، ١٩٠٠-١٩٨٣م (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤).

** أستاذ مشارك بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الوجود البشري الفاعل في تحديد مسارات حياة الناس العامة والخاصة. فإسقاطات الحاضر على الماضي تؤثر سلباً أو إيجاباً في توجيه دفّة الحياة الإنسانية، لأنها تصوغ مرجعية الماضي من منظور انتقائي، قائم على تعميم الجوانب المظلمة من حركة التاريخ، وتسليط الضوء على الجوانب المشرقة، فهذا الاتجاه من التأليف يصب في وعاء ما يُعرف بالتربية الوطنية، أما الاتجاه القائم على جمع شتات السليبيات دون الإيجابيات فهو اتجاه معاكس يقضي بتفتيت وحدة البناء الوطني، وذلك إذا افترضنا جدلاً أن الدولة القطرية هي الوعاء الأنسب لمناقشة وقائع التاريخ الحديث. ومن ثم فإن القراءة التاريخية الفاحصة يجب أن تكون قراءة شاملة في إطار ظروف العمران البشري الذي تشكلت فيه أحداث الماضي، ومن خلال فهم ناقد للمقاصد الكامنة وراء تلك الأحداث، بعيداً عن إسقاطات الحاضر المعشعشة في مخيلة التراث الشعبي. وبهذه الكيفية تستطيع مثل هذه القراءة أن تسهم في تأسيس وعاء معرفي لفهم الجوانب التاريخية التي لديها حضور كثيف في تشكيل مفردات الحدث التاريخي المعاصر.

وتفودنا هذه التوطئة إلى القول بأن قضية الصراع السياسي والحرب الأهلية في جنوب السودان هي من أهم القضايا التي تستند معطياتها الأولية إلى الفعل التاريخي البشري، الذي تتبلور معالمه في مجاهدات إنسان الجنوب المحارب من أجل تراثه المحلي، وفي سيادة المستعمر (التركي، والإنجليزي-المصري) الذي سعى بشق السبل والوسائل لفرض سلطانه على السودان وتحقيق تطلعاته الاستعمارية، وفي تركة إنسان الشمال الذي ورث سيادة دولة السودان القطرية المستقلة، إلا أن هذه السيادة قد طعن في شرعيتها شريكه في الجنوب، وبذلك انهارت الثقة بين شقي القطر الحر المستقل، وتدرجياً تحوّل هذا الانهيار إلى حالة أزمة، ثم بلغت هذه الأزمة ذروتها في الصراع السياسي المسلح الذي جثم على صدر بلد المليون ميل مربع قرابة نصف قرن من الزمان. وبذلك أضحت مشكلة جنوب السودان تمثل محور اهتمام العاملين في الحقل

"علم الاتصال الاجتماعي"، الذي يُدرّس مادته الدكتور قلندر في الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. والكتاب موضوع مُدارستنا صدر عن مطابع دار الفكر الدمشقية، في هذا العام (٢٠٠٤م)، فهو يتكون من ٣٤٢ صفحة من الحجم المتوسط، تصدرها كلمة أستاذ علم السياسة الدكتور مدثر عبد الرحيم الطيب، الذي ثَمَّنَ مادة هذا السفر القيم، ووصفه بأنه "دراسة لا تقوم على التعميم المبسر الذي درج عليه كثير ممن عرضوا للموضوع، ولا سيما من ذوي النزعات الحزبية، والتوجهات الدعائية المعلنة أو الخفية، بل على الاستقاء المتأن لتفاصيل الأحداث والوقائع التاريخية عبر مرحلة محددة بالغة الأهمية، ... تنامت في أثنائها عوامل الفرقة وفقدان الثقة بين طرفي القطر، بصورة تراكمية مأساوية." (ص ١٣) وتلت هذه الكلمة مقدمة الكتاب وفصوله الستة، ثم الخاتمة وثبت المراجع العربية والإنجليزية.

وفي مراجعتنا لهذا الكتاب القيم في موضوعه سيدار النقاش عبر ثلاثة محاور أساسية، وذلك حسبما جاء عليه الترتيب الموضوعي لمادته التاريخية، ولا شك أن كل محور سيقدم المعطيات الموضوعية التي تقودنا إلى استيعاب نتائج المحور الذي يليه. ويمكننا من خلال هذا العرض أن نري إلي أي مدى استطاع الدكتور قلندر أن يوثق لرصيد مشكلة الجنوب المترابط الحلقات والمتداخل الأدوار من خلال قراءة جديدة تقوم على مفهوم انهيار الاتصال، الذي أطر له لويس كوزر (Lewis Coser) في خمسينيات القرن الماضي، بوصفه حالة "اجتماعية— نفسية ناتجة عن وجود واقع اجتماعي وثقافي ونفسي شديد التباين بين الأطراف المشتركة في عملية الاتصال". وتظهر هذه الحالة في شكل نزاع منبثق عن إحساس أحد الأطراف بأن الطرف الآخر يخالفه في المواقف، أو الآراء، أو يزاوجه على موارد الكسب المحدودة، ويعقّب ذلك غضب عارم، يتراكم في شكل حقد وكرهية تجاه الطرف "الظالم"، ومحصلة ذلك تكون الاقتتال، الذي يفضي إلى انهيار الثقة وردم جسور الاتصال بين الخصوم (ص ١٦-١٧). ومفهوم الاتصال المستخدم في هذه الدراسة هو

اللواء قلندر إلى القول بأن الصراع بين القبائل في الجنوب كان "متصلاً ومستمراً" إلى حد يرقى إلى درجة "الفوضى" السائدة في أواسط المجتمعات البدائية. ويرجح الرأي بأن مثل هذا التناحر كان سبباً تاريخياً دفع "سلاطين السلطنة الزرقاء إلى الحذر من التعامل السياسي مع الجنوب، باعتبار أن مثل ذلك التعامل يمكن أن يفرق الدولة في مستنقع من الصراعات الجانبية التي تلقي بظلالها على الاستقرار الهش لتلك السلطنة" (ص ٣٠). ومن هذه الزاوية ينظر المؤلف إلى مؤسسة الرق في ذلك العهد باعتبارها ظاهرة اجتماعية، أفرزها واقع الحال القائم في الجنوب والشمال على مبدأ الصراع ذي البعد الاقتصادي، الذي تجسدت حصيلته في جيوش من الأسرى تم استرقاقهم، وأصبحوا جزءاً من المغنم القبليّة في الجنوب، ومغنم السلطنات الإسلامية في الشمال. إلا أنه يقر بأن مؤسسة الرق لم تكن مؤسسات جامدة في السودان، بل دليل أنها قد اكتسبت بُعداً أيديولوجياً وعرقياً مزدوجاً، عندما حُصرت مصادرها في القبائل اللادينية، وارتبط دورها الوظيفي بمؤسسات السلطة والولاية في شمال السودان.

أما العهد التركي فقد كان يمثل مرحلة هيمنة سياسية واقتصادية وثقافية أعمق، تجلت معالمها، حسب رأي المؤلف، في بسط سلطان الحكم التركي السياسي على بعض أجزاء الجنوب بقوة القهر والسلاح، وفي تمكين نفوذه الاقتصادي بتوسيع دائرة التعامل في الرق ونهب خيرات البلاد الأخرى، وفي تنشيط عمل الهيئات التبشيرية المسيحية، والسماح لبعض القيادات المسلمة، التي قدمت إلى الجنوب إما في صحبة الحاكم التركي، أو بدافع التجارة في الرقيق وسن الفيل وريش النعام، بممارسة نشاطها الدعوي الإسلامي في أحراش الجنوب. وحصيلة ذلك كله تبلورت في "مرحلة القهر المسيء، حيث استغل الضيف القادم بساطة المضيف، فعاث فساداً في أرضه، وانتهك حرمة المجتمع، وسعى لخلخلة تماسكه الاجتماعي بتجريده من مقوماته الأساسية، وإفراغ النظام الاجتماعي الراسخ لقرون من محتواه بالقتل أو الاسترقاق، أو حتى

نفسى بين طرفي القطر، يقوم على تراث مؤسسة الرق، واختلاف العرق والدين. وبذلك استطاعت الإدارة البريطانية، كما يرى المؤلف، أن "تُمدّن" جنوب السودان في إطار قيمها الغربية وبعض ثوابت تراثه المحلي، ونجحت أيضاً في "اجتثاث كل نبتة اتصال اجتماعي نمت أو تحاول أن تنمو بين الشمال والجنوب." (ص ٧٨).

الشمال والجنوب ومشاهد انهيار الثقة والاتصال

يعطى المحور الثاني قراءة تحليلية للفصل الثاني المعنون بـ "الشمال والجنوب: مشاهد انهيار الاتصال"، والفصل الثالث الموسوم بـ "وقائع الانهيار"، والفصل الرابع الذي أطلق عليه المؤلف: "عبود والجنوب: مشاهد تعميق الانهيار". والمحصلة الوسطى التي تجمع بين هذه الفصول الثلاثة هي عملية انهيار الثقة بين أبناء السودان الحر المستقل، وفشل النخب السودانية الحاكمة في صيانة جسور الاتصال والتواصل بين الجنوب والشمال. ويمهد الدكتور قلندر لهذا المشهد الحزين بنظرة سريعة إلى نشأة الحركة الوطنية السودانية، التي يصفها بأنها حركة "نخبوية حضرية"، انحصرت اهتمامها في قضايا النضال السياسي المرتبطة بدوائر الحكم البريطاني في الخرطوم، وإن اهتمامها بقضية الجنوب لم يأخذ وضعاً محورياً إلا في عقد الأربعينيات، عندما سلم مؤتمر الخريجين العام مذكرته الشهيرة إلى السكرتير الإداري، منتقداً في بعض بنودها سياسة الحكومة الرامية إلى "تغريب الجنوب عن الشمال"، ثم نادى بضرورة إلغاء قانون المناطق المقفولة، ورفع القيود على حرية التجارة والتنقل بين الشمال والجنوب، وإلغاء الإعانات الممنوحة للإرساليات، وتوحيد برامج التعليم بين شطري القطر. وأعقب هذا المشهد الإيجابي دعوة الحركة الوطنية إلى إلغاء المجلس الاستشاري لشمال، وإنشاء هيئة تشريعية للشماليين والجنوبيين معاً، ثم المشاركة في مؤتمر جوبا الذي انعقد في مايو ١٩٤٧م، وتمخضت وقائعه في نبذ "فكرة الانفصال" والاعتراف "بضرورة الوحدة بين الشمال والجنوب". وقد حدثت هذه النقلة النوعية في الفكر الجنوبي في جو الوعود التي صاغها محمد صالح الشنقيطي، مدافعاً عن وجهة وصل الجنوب بالشمال،

دون حام ولا نصير"، ويجسد بداية انفراد الشمال بالجنوب. ويصور لنا الدكتور قلندر في عدد من صفحات الفصل الثالث، كيف تحول هذا الشك والكرهية إلى مواجهة رافضة الانصياع لإدارة الحكومة السودانية الانتقالية، ثم كيف تبلور هذا الواقع في سلسلة من المؤامرات السياسية والصدام المسلح عيشة الاستقلال. فتخفيض العمالة في مشروع الزاندي بحجة سوء الأداء وقلة العطاء عارضته الجبهة المعادية للاستعمار في الشمال، تحسباً بأنه سيقصص دائرة نشاطها الماركسي في أوساط العاملين في جنوب السودان، وعارضه أيضاً بعض الساسة الجنوبيين وأهالي الزاندي، تعلقاً بأنه سيؤدي إلى تكريس سلطة الشماليين العاملين في المشروع على حساب أهل الأرض في الجنوب. وأخيراً تحولت هذه المعارضة إلى مظاهرات عارمة في أنزارا راح ضحيتها نفر من أهل الجنوب. فلا جدال أن هذا الحادث كان يمثل شرارة الصدام المسلح الأولى، التي أشعل فتيلها العُمل السياسي، والثقة المفقودة بين أبناء السودان، الذين كانت تتوزع مشاعرهم بين الفرح بقدوم الاستقلال، والحزن لما يجري في الجنوب، وبين هذا وذاك نلاحظ أن وسائل الاتصال الرسمي والشعبي كانت عاجزة عن توحيد هذه المشاعر المتناقضة.

ومع اقتراب يوم الجلاء (أي جلاء القوات الاستعمارية من السودان)، كما يرى المؤلف، "انطلقت عناصر الكتلة الجنوبية في مختلف مدن وقرى الجنوب تبشر بمبدأ الفدرالية، وتشرح لبسطاء المواطنين معناه، باعتباره السبيل الوحيد لمقاومة سيطرة الشمال المنتظرة بعد الاستقلال. وفي سبيل كسب التأيد للفدرالية، استعملت القوى السياسية الجنوبية كل أساليب الترويج الدعائي، فتمادت في دعايتها إلى حد تصوير الاستقلال وكأنه بداية احتلال جديد للجنوب من قبل الشمال". (ص ١٢٦) ويعضد هذا التوجس وقائع الاجتماع الذي عقده السياسي المرموق بوث ديو في منزله بتوريت مع نفر من الساسة والعسكر الجنوبيين، ويلخص الدكتور قلندر توقعات بوث ديو التي نقلها لأحد الضباط الذين حضروا الاجتماع في النقاط التالية:

— "إن السياسيين الشماليين يضمرون للجنوب نوايا سيئة بعد أن يكتمل الاستقلال.

لجان التحقيق بشأن وقائع التمرد وتداعياته. ويصف اللواء قلندر في حُرقة هذا الواقع المأساوي بقوله: "وكانت مثل هذه التصرفات الناضحة حقداً وغلاً، هي الدليل الأقوى على أن الذي جرى لم يكن من إفراز الممارسة السياسية الآنية، بل هو ناتج تراكمات تجاوزت بحجمها السنوات، لتضرب بجذورها العميقة في الزمان وتشكل من وقائع التاريخ الغابر، فتم توارثها لتنتب في وجدان كل جيل، حيث بقيت ساكنة كامنة في الأعماق، تغذيها التصرفات الحمقاء والأقوال". (ص ١٧٥).

وتحت ضغط الرأي العام الشمالي والوسطاء وحكومة الخرطوم استسلم معظم المتمردون، وحوكم نفر منهم محاكمات تراوحت بين الإعدام والسجن، وبانتهاء هذه المحاكمات، حسب رأي قلندر، "أسدل ستاراً ثقيلاً على الأحداث المأساوية التي ظلت الوطن، منذ ذلك التاريخ، بظلام كثيف، وكبّلت قدراته وأقعدته عن بلوغ الغايات والأهداف المرجوة". (ص ٢١٥) ومن ثم فقد كانت محاكمات توريث تمثل خطوة تسكينية تجاه إعادة الثقة المحفوفة بالتوجس والكرهية، واستئناف بث شبكة الاتصال الاجتماعي ذات القاعدة الهشة بين أبناء الشمال والجنوب.

أما الفصل الرابع فيتحدث عن واقع الحال العسكري والسياسي بعد أحداث توريث، ويعطى صورة حية لمشاهد تعميق الانهيار وفقدان الثقة بين الشمال والجنوب في عهد حكومة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨-١٩٦٤م)، التي لجأت للقهر والعنف باعتبارهما أنجع وسيلتين لإعادة هبة الدولة وفرض السكون والطمأنينة في ربوع الجنوب، المتوجس في كافة تصرفات الشماليين، الصالح منها والطالح. فالحضور العسكري الشمالي الكثيف في الجنوب، كما يرى المؤلف، قد بدل "مشاعر الطمأنينة بالخوف والقلق والتزعزع النفسي"، وتعقدت الأمور عندما قامت حكومة عبود بإلغاء عطلة الأحد، وجعلت الجمعة عطلة رسمية في كل أنحاء الجنوب، وقلصت النشاط التبشيري المسيحي، ووسعت دائرة العمل الإسلامي الدعوي. فالمؤلف مُحقٌ عندما انتقد هذه الإجراءات الإدارية، ووصفها بعدم التوفيق، لأنها أعطت الهيئات التبشيرية

النظام العسكري ومهدت الطريق إلى ديمقراطية ثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م).

محاولات ترميم جسور الاتصال المنهارة وإعادة الثقة

يستعرض هذا المحور مشاهد الفصل الخامس الخاص بمحاولات حكومات الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م) في ترميم جسور الاتصال المنهارة بين الشمال والجنوب، ثم يحلل مفردات الفصل السادس التي تتمحور حول اجتهادات حكومة مايو (١٩٦٩-١٩٨٥م) بشأن ترميم جسور الاتصال المتصدعة، ونكوصها عن اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢م التي كانت بمثابة طوق نجاة لعلاقات الشمال والجنوب الغارقة في أوحال الشك والريبة وفقدان الثقة المتبادلة بين شطري القطر الواحد من طرف، وبين الحدوديين والانفصاليين في الجنوب في طرف ثانٍ. وكما يرى الدكتور قلندر فإن حكومة أكتوبر التي ترأسها سر الختم الخليفة قد وضعت "اللبنة الأولى في صرح الثقة الضائعة بين السلطة السياسية في الشمال والجنوبيين"، وذلك بإصدارها بياناً يقضي بالعمو العام "عن جميع الرعايا السودانيين الذي هربوا من أرض الوطن منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، والذين حوكموا غيابياً، والذين ما زالوا مطلوبين للمحاكمة مهما كانت التهم الموجهة إليهم." (ص ٢٧٨) وفي إطار هذا التوجه الإيجابي تم إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإصدار أوامر للجيش والشرطة بعدم تعقب الخوارج، والموافقة على (جنوبية) الوظائف الإدارية والضبطية (البوليس والسجون) في جميع مراكز الجنوب. إلا أن حصاد هذه الإجراءات لم يكن بالصورة المرجوة لأن الطرف الجنوبي واصل تشكيكه في نوايا حكومة الخرطوم، واستغل فرصة الهدنة لتمكين نفوذه العسكري والسياسي في جنوب السودان على حساب الأمن والطمأنينة بالنسبة للشماليين العاملين في الإقليم. وظلت حالة فقدان الثقة هذه قائمة إلى أن انعقد مؤتمر المائة المستديرة في الخرطوم عام ١٩٦٥م تحت رعاية حكومة أكتوبر الانتقالية، وشاركت فيه نخبة من الساسة الشماليين والجنوبيين وبعض الأكاديميين المهتمين بقضية

الباب للحوار، وعينت وزارة مركزية لشؤون الجنوب برئاسة وزير جنوبي، لتتثبت صدق نواياها تجاه القضية التي تمثل محور الصراع بين الشمال والجنوب، بيد أن استجابة القيادة السياسية الجنوبية لهذا النداء التفاوضي كانت استجابة "مبهمة وغير واضحة". ومن ثم فإن العبء وقع على كاهل وزارة الجنوب التي أدت دوراً رائداً في إقناع الساسة الجنوبيين في الداخل والخارج بضرورة التفاوض، وكسب التأييد العالمي الكنسي والسياسي الإقليمي في تفعيل آلية الحوار. وحصيلة ذلك تبلورت في اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢م، التي منحت الجنوب حكماً إقليمياً، وأعدت توطين اللاجئين، واستوعبت المتمردين في القيادة الجنوبية وبعض القيادات العسكرية الأخرى في الشمال، ثم راعت ضرورة تمثيل الجنوبيين في الحكومة المركزية بثقل يتوافق مع حجمهم السياسي ووضعهم الديمغرافي في السودان.

ويصف المؤلف هذه الاتفاقية بأنها "جهاد أصغر"، لأن "الجهاد الأكبر"، من وجهة نظره، يتمثل في "تثبيت أركان السلام، وتركيز أقدامه على أرض الواقع". (ص ٣١٢) فلا شك أنه مُحَقَّقٌ في ذلك، لأن تثبيت أركان الاتفاقية على صعيد الواقع قد واجه انتقادات جمة من الذين خرجوا عن الإجماع الجنوبي، وبدأوا ينادون بالانفصال عن الشمال، ويواصلون جهادهم من أجل تحقيق هذا الهدف المنشود تحت مظلة قواتهم العسكرية المعروفة بـ "أنيانيا تو". وأضف إلى ذلك أن عطاء الحكومة الإقليمية كان عطاءً مجزواً، لأنه تأثر إلى حد كبير بإفرازات الصراع العرقي-المصلحي بين قيادات الدينكا والأقليات الجنوبية الأخرى، وبالفعل فقد قاد هذا الصراع إلى انشطار الفعاليات الجنوبية الموقعة على اتفاقية أديس أبابا إلى مجموعتين متناحرتين. إحداهما مجموعة تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم ويتزعمها جوزيف لاقو، وثانيهما مجموعة وحدة إدارة الجنوب ويتزعمها أبل ألبير. فلاشك أن الخصومة المتصاعدة بين المجموعتين قادت إلى تدخل القيادة السياسية العليا في الخرطوم، الشيء الذي أثار غباراً كثيفاً من الشك حول مصداقية اتفاقية أديس أبابا، وبلغ ذلك التدخل غايته عندما أصدر الرئيس

النقاش. زد على ذلك أن منهج الاتصال الاجتماعي الذي تبناه المؤلف قد أفلح في استيعاب الخلفية التاريخية القائمة التنوع الثقافي والعربي والديني والسياسي بين الشمال والجنوب، وقد بين أن ضعف شبكة الاتصال الاجتماعي القائمة على الشك والريبة وعقلية المؤامرة كان سبباً رئيساً في تعقيد عملية التعايش بين الطرفين، وجعل الحوار بين الخصوم أشبه بحوار الطرشان.

ثانياً: وفي ضوء الخلفية التاريخية التي استند إليها المؤلف يمكننا القول بأن علاقة الاتصال الاجتماعي ذات الجوانب السالبة بين الشمال والجنوب قد تمت خارج إطار دولة السودان القطرية المعاصرة، وكان ذلك في جو تسوده روح القبيلة القائمة على الصراع والاقتيال؛ وواقع تحكمه تطلعات الحكم التركي الساعي إلى استغلال موارد السودان المادية والبشرية؛ ومستقبل دولة قُطرية وُضعت لبناته الإدارة البريطانية، وفق سياسة مجحفة، استطاعت أن توسّع البون الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين الشمال والجنوب. فلا شك أن هذه التركة المثقلة بإرث الماضي وتداعياته السالبة قد ألقت على عاتق السودان الحر المستقل جملة من التحديات الجسام، وعدداً من الألغام المتفجرة في طريق مستقبله المنشود.

ثالثاً: إن حصيلة هذا الواقع المرير قد أسهمت سلباً في صياغة "العقل الاستراتيجي السوداني"، كما يسميه منصور خالد. فالعقل الشمالي يعتبر نفسه صانع الاستقلال الذي شارك فيه إنسان الجنوب مشاركة متواضعة وسلبية في بعض الأحيان، فإن هذا الوضع جعله ينظر للآخر نظرة استعلائية، تركز إلى الماضي البغيض والحاضر المعرفي المكتسب. ونسبة لهذه النظرة الاستعلائية فقد رفضت حكومة الأزهري الأولى طلب الشريك الجنوبي الخاص "بالحكم الفدرالي"، متوهمةً بأن الاستجابة لمثل هذا الطلب المشروع ستقود إلى "وأد الاستقلال قبل ميلاده"، وبذلك أهدرت أولى قنوات الاتصال بين الشمال والجنوب عشية استقلال السودان. أما العقل الجنوبي الانفصالي فقد

الدكتور محمود قلندر تحتاج إلى اتصال اجتماعي يقوم على محورين: أحدهما أفقي جماهيري يسهم في توعية الرأي العام بخلفية القضية وأبعادها المسكوت عنها، وماهية الحلول المعروضة وكيفية المشاركة في تثبيتها على محيط الواقع؛ والآخر رأسي بين الحاكم والحكوم، تكون غايته المنشودة الإقرار بحرية الإنسان السوداني، والاعتراف بحقه المشروع في اختيار من يمثله في مؤسسات الحكم، ومناقشة القضايا المصيرية التي هم الشأن العام، وبذلك تكون مسؤولية أي قرار يُتخذ مسؤولية جماعية تضامنية، قائمة على سماع الرأي والرأي الآخر، الذي يتبلور عبر مؤسسات اتصال اجتماعي وسياسي وثقافي مشروعة.

خامساً: التهئة الصادقة للدكتور قلندر وكتابه القيم الذي يُعد إضافة حقيقية لمكتبة الدراسات السودانية. ونأمل أن يعطى الباحث الحضيف في طبعته الثانية نظرة خاصة لطبيعة الأدبيات التي نُشرت بشأن قضية الجنوب، ويصنفها حسب خلفياتها الأيديولوجية، ويعالج تباين الآراء الوارد فيها من خلال منظومة الاتصال الاجتماعي، ويبين كيف يؤثر هذا التباين الفكري في استيعاب قضية الجنوب استيعاباً موضوعياً، وفي وضع الحلول المنطقية التي يمكن أن تُطبق على محيط الواقع، ثم أخيراً يستنتج: هل أن مثل هذا التباين الفكري سيقود إلى سودان موحد تربط أواصره عُرى فدرالية، وإراثاً تاريخياً، ومصالح مشتركة؟ أم أن حصيلة ذلك ستحوّل واقع السودان المتصدع إلى أدب تاريخي يحكي عن قصة دولتين؟